مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2018، المجلد 20، عدد خاص (C) ص 763-794

القطاع الخاص الفلسطيني والسياسات الحكومية الداعمة

Palestinian Private Sector and Supporting Government Policies

أكرم فارس جامع

المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية –جامعة تونس

akjamee@hotmail.com

تاريخ الاستلام 2018/8/15 تاريخ القبول 2019/4/11

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على واقع القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية ومدى تأثره بالبيئة السائدة، وما الدور الذي عكفت السلطة الفلسطينية القيام به لتنمية وتطوير هذا القطاع في ظل واقع اقتصادي مضطرب. اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، وخلصت إلى عدة نتائج أهمها أن البيئة السياسية غير المستقرة والانقسام الفلسطيني الداخلي، كانا أهم عاملين سلبيين في تراجع القطاع الخاص الفلسطيني وتحديدا في قطاع غزة.

هذا وأوصت الدراسة بضرورة المضي قدما في إنجاز المصالحة الفلسطينية كسبيل لتوحيد الإجراءات والتشريعات ما قد يساهم في توفير البيئة القانونية الراعية لتحسين المناخ الاستثماري، مع أهمية إقرار خطة إنقاذ وطنية استراتيجية تهدف للنهوض بالقطاع الخاص.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الفلسطيني - القطاع الخاص - الضفة الغربية - قطاع غزة - السياسات الحكومية.

Abstract:

The study aimed at defining the reality of Private sector in Palestinian territories and it`s impact on the environment.

As well as to identify the role that Palestinian Authority has played to support this sector under an unstable economic situation.

The research based on the descriptive analytical method. The study has reached some findings, most important are: the unstable political situation due to the arbitrary procedures of occupation and internal Palestinian division were negative factors in the decline of the sectors operating in Palestine, especially the private sector in Gaza Strip.

This study recommended the need to proceed with the achievement of Palestinian reconciliation and achieving economic unity. Providing the legal environment to improve the investment climate as well as support the private sector to withstand the unstable political reality with the need to set a strategy development rescue for upgrading the private sector especially in Gaza Strip.

Keywords: The Palestinian Economy - Private Sector - West Bank - Gaza Strip - Government Poleciecs.

I. مقدمة

يظل الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومات في تطوير القطاع الخاص، في صميم العديد من النقاشات المتعلقة بصنع السياسات الاقتصادية. من حيث مستوى المشاركة، وأنه ينبغي للحكومات لعب دوراً نشطاً في تنسيق تحركات القطاع الخاص، من خلال وضع القواعد وتطبيقها، مثل التنظيم الضروري لأداء الشركات بشكل منظم، حماية حقوق الملكية، وتبنى نهج عدم التدخل في تنمية القطاع الخاص. وقد بات من الواضح أن بين هذين النقيضين سلسلة من وجهات النظر تبلورت حول مدى فعالية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي (Hansen. et al., 2014:23)، وهذا ما أكدته دراسة الاقتصادي (North, D. C., 1992) في أن المؤسسات هي التي تمنح لكل اقتصاد الحوافز البنيوية الخاصة به، وأن مدى تطور هذه البنية هو الذي يحدد وجهة التغيير الاقتصادي صوب النمو أو الركود أو التراجع.

على المستوى المحلي عكفت السلطة الفلسطينية منذ إنشائها على تنشيط القطاع الخاص لأهميته الكامنة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة، وكان لا بد من وضع التشريعات والبرامج الكفيلة بذلك.

وبسبب ما تواجهه عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين من معوقات خصوصا ما يتعلق بالاحتلال وسياساته التعسفية على الأرض، نجد أن هناك بالمقابل عوامل ذاتية ساهمت في هذا التراجع أهمها: زيادة تكلفة الاستثمار، ضعف تنفيذ وتطبيق السياسات الإدارية والاستثمارية المرسومة، والفجوة بين شطري الوطن والمتمثلة بواقع الانقسام الفلسطيني، والذي ألقى بظلاله على حياة الفلسطينيين وظروفهم المعيشية، وتعطل مؤسسات الدولة خصوصا التشريعية منها.

هذه المعطيات طرحت أمام الحكومة الفلسطينية مشاكل حقيقة تستدعي الاهتمام، تحديدا السؤال التالي ما هو المطلوب لدعم ورعاية القطاع الخاص؟ الواضح أن المحدد الرئيس لدعم هذا القطاع مرتبك بشكل لا يقبل التأويل بالبيئة المحيطة والمرهونة بضرورة التحرر الاقتصادي من قيود الاحتلال وتقليص آثار التقييد للسماح بحرية الإنتاج والتسويق وإعادة توجيه القرار الاستثماري ما قد يوفر قدرا مهما من الموارد التمويلية في صورة تدفقات لرأس المال تحقيقا لتنمية مستدامة.

فعليا، في ظل الإمكانات المحدودة لا يمكن التعويل على القطاع الخاص دونما تدخل حكومي والذي يأتي من مبدأ الحوكمة والمؤسسة الرشيدة، فإصلاح السياسات هو الدافع لتعزيز واقع المشروعات الاستثمارية المدعومة وبالتالي تشجيع النمو الاقتصادي المستديم وخفض معدلات الفقر.

سنعمل من خلال هذه الدراسة على التعرف على واقع القطاع الخاص في فلسطين، ومرورا بتوضيح مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وكذلك تبين أثر السياسات الحكومية المتخذة في دعم القطاع الخاص وارتباطها بالأهداف الإصلاحية الاقتصادية للحكومة الفلسطينية، كما وجدنا أنه من المهم تحديد المحفزات الاقتصادية المؤثرة في نشاط القطاع الخاص وكذلك أهم المعيقات، لنختم بأهم النتائج والتوصيات.

مشكلة البحث:

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 والقطاع الخاص الفلسطيني يشهد تقلبات وأزمات واضحة من حيث قدرته على الاستمرارية والنمو. والمتتبع لهذا السوق يلاحظ مدى فعالية الدور الذي تتصدره مؤسسات السلطة الفلسطينية في محاولاتها امتصاص الجزء الأكبر من الأزمة. من هنا يمكن وضع مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **ما هو واقع القطاع الخاص الفلسطيني والسياسات الحكومية الداعمة؟**

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم القطاع الخاص؟
2- ما هو واقع ومحددات القطاع الخاص الفلسطيني؟
3- ما هي الحوافز ومتطلبات النهوض للقطاع الخاص الفلسطيني؟
4- ما هي المعوقات التي تحول دون تنمية وتطوير القطاع الخاص الفلسيطيني؟
5- ما هي السياسات الحكومية والمتطلبات التمويلية هي المحددات الرئيسية لتحريك النشاط الاستثماري للقطاع الخاص الفلسطيني؟

أهمية البحث: تتمثل أهمية الدراسة في التالي:

1. توضح الدراسة الدور الذي لعبته السياسات الحكومية من خلال البرامج والقوانين في دعم تنمية القطاع الخاص.
2. تبيان واقع السياسات الإصلاحية الاقتصادية الحكومية اتجاه القطاع الخاص في ظل حالة الانقسام الفلسطيني.
3. تلقي الدراسة الضوء على الصعوبات الإدارية والتنظيمية والتشريعية التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني.
4. ابراز أهم مقترحات ومتطلبات النهوض للقطاع الخاص الفلسطيني.

5. تقدم الدراسة خطوطا استرشاديه لصانعي القرار في كيفية الاستفادة من واقع تجارب الدول في تعاملها مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص.
6. تساهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات الاقتصادية العلمية المتعلقة بسياسيات وأدوار مؤسسات الحكومة في تنشيط القطاع الخاص.

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم القطاع الخاص.
2. توضيح واقع ومحددات القطاع الخاص الفلسطيني.
3. الاطلاع على حجم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
4. تبيان أثر السياسات الحكومية في تحسين البيئة الراعية وتطوير القطاع الخاص الفلسطيني.
5. تحديد أهم المعيقات وكذلك أهم المحفزات الاقتصادية ذات العلاقة بتنمية ورعاية القطاع الخاص الفلسطيني.

منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والنظري من خلال جمع المعلومات والبيانات والوثائق بالاستعانة بالمراجع اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، هذا وتم الاعتماد في جمع الإحصاءات والبيانات على المجلات العلمية المتوفرة والإصدارات المنشورة والتقارير المحلية والدولية والمواقع الإلكترونية الرسمية. وأهمها: تقارير ومنشورات المؤسسات المحلية والدولية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الكتب والمراجع العلمية والدوريات والرسائل الجامعية والتي يعتقد الباحث بأنها أثرت ومدت مواضيع البحث بجوانب مهمة.

نطاق البحث:

حدود البحث المكانية: الأراضي الفلسطينية باستثناء القدس.

حدود البحث الزمانية: ستأخذ هذه الدراسة في الاعتبار الفترة الزمنية من العام 1994 وحتى العام 2016.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة

ألقت العديد من الدراسات الضوء على الدور الذي لعبه القطاع الخاص في دفع النمو المستقر والمستدام وهو هدف تسعى وترغب البلدان تحقيقه، باعتباره العامل الكفيل بتغيير الواقع المعيشي نحو الاتجاه المرغوب، وبالتالي تحسين الدخل والقدرة المعيشية للسكان والقضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية.

وهذا ما ذهبت إليه دراسة بودخدخ (2011) حيث هدفت إلى وضع رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخلصت إلى ضرورة وضع استراتيجية

مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية وهي: تحسين وضعية مناخ الأعمال، توفير التمويل اللازم والشراكة بين القطاع الخاص والعام. وهذا ما أكده كل من United Nation (2008) and Avis (2016) دليلا حول تطوير الإدارة الجيدة في الشراكات العامة–الخاصة، مع أهمية اعادة النظر في الحوافز التي تشجع مشاركة القطاع الخاص، وأن الإصلاح القانوني والتنظيمي ضروري لدعم نمو اقتصادي أكثر استدامة وتعزيز تأثير القطاع الخاص. أما دراسة Jenders (2012) والتي هدفت إلى تطوير الأسواق الجديدة لتعزيز القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث خلصت بضرورة تقوية أواصر التعاون في الاستخدام الاقتصادي لمصادر المعرفة العامة بين الجامعات والقطاع الخاص، مع أهمية إجراء بحث للسوق ذو صفة تنافسية في الدول التي لها قدرات كامنة للتصدير، وأهمية إضافة منهجية تعمل على نقل المعرفة الى القطاعات ذات الإمكانيات التنموية القوية. وأن تكون هناك مسوحات دورية لمناخ الاستثمار أحد الأدوات الفعالة التي تبقي هذه المجموعة متيقظة للمتغيرات من حولها.

هذا وناقشت دراسة Hansen.et al., (2014) استراتيجية للحد من حجم الخدمة المدنية للحكومة وإعادة توازن الاقتصاد من حيث تعزيز تنمية القطاع الخاص، حيث يلاحظ أن النمو السريع للقطاع الخاص سيساعد في إعادة توازن الاقتصاد بعيداً عن الحكومة. وخلصت الدراسة إلى إرشادات شاملة لتحفيز تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل، ويمكن للحكومة أن تنجز بعضها على المدى القصير، مثل إزالة شروط الترخيص للواردات والصادرات أو التحقيق في إجراءات تأسيس شركات جديدة، وتحسين الأنظمة التعليمية. واعتماد خطة استراتيجية تبين خريطة طريق لاعتماد السياسة، والتوقيت المقترح، وما هي الموارد اللازمة لإنجاز الإصلاحات.

وفي دراسة أعدها مركز التجارة الفلسطيني (2014) حول استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في قطاع غزة (التحديات و الفرص المتاحة) خلصت إلى أهمية بناء قدرات المؤسسات الممثلة داخل نظام السوق على جميع الأصعدة من أجل التأثير في تحسين البيئة التمكينية وصياغة السياسات والممارسات الاقتصادي، وبناء قدرات محددة للشباب في قيادة الأعمال وفي المشاركات المدنية والتأثير. في ذات السياق جاءت الدراسة المسحية لعبد الكريم وأبو عواد (2012) لتهدف إلى إعطاء صورة كلية في التعرف على محددات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية من وجهة نظر أصحاب الأعمال في القطاع الخاص، وخلصت الدراسة إلى أن البيئة السياسية سواء الناجمة عن الاحتلال أو تداعيات الانقسام كانت عاملا سلبيا على القطاع الخاص كما أن المنشآت الخاصة تعتبر أن السياسات الحكومية تشكل عائقا أمام الاستثمار حيث شكلت

السياسة الضريبية أكثر عامل سلبي يليها السياسات التجارية وسياسات التشغيل بينما يعتقد ما نسبته 42% من المنشآت أنه لا يوجد تأثير للسياسة النقدية.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد أهداف وفرضيات البحث وتحديد متغيرات الدراسة ومن ثم تشكيل هيكل الدراسة وبالتالي التغذية النظرية والعملية للدراسة وكذلك في تحليل النتائج.

III. مفهوم وأهمية القطاع الخاص:

يُعتبر القطاع الخاص الشريك الرئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعتمدة عالمياً فهو يلعب دورا مهما في تحريك النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلدان النامية، كما أنه يوفر السلع والخدمات، يولّد الإيرادات الضريبية لتمويل البنية الاجتماعية والاقتصادية، يطور حلولاً جديدة ومبتكرة تساعد في التصدي للتحديات الإنمائية. ويعتبر القطاع الخاص شريكا استراتيجيا لمساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والإسراع في التحولات الهيكلية من أجل تنمية مستدامة وبناء القدرة على التكيف مع الأزمات والصدمات (UNDP,2018) . ولغرض التعرف على مفهوم القطاع الخاص لاحظنا غياب تعريف رسمي بما المقصود بهذا القطاع، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP يعرف القطاع الخاص على أنه يشمل الشركات الخاصة، والأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية ولو عدنا إلى تصنيف نظام الحسابات القومية، نجد أنه يقسم الاقتصاد المحلي إلى خمسة قطاعات منفصلة وهي قطاع الأسر المعيشية، وقطاع المؤسسات المالية، وقطاع المؤسسات غير المالية، والقطاع الحكومي العام، وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية (عبد الله، حن، 2016 ص:23-24). ويعرف القطاع الخاص بأنه ذلك القطاع من النظام الاقتصادي للبلد الذي يديره الأفراد والشركات، وليس الحكومة. حيث تدار معظم مؤسسات القطاع الخاص بهدف جني الأرباح(Whatis.com.2018)، كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD القطاع الخاص بأنه عبارة عن كل من الشركات الخاصة والأسر والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر.

وترتبط أهمية القطاع الخاص بالنسبة لاقتصادات البلدان في أن مسار النمو المستدام يعتمد على هذا القطاع الخاص المحلي الذي يستطيع المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية وبمقدوره زيادة صادراته من السلع والخدمات، ما يتطلب خلق بيئة داعمة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد. وقد تُعزِّز زيادة الاستثمار قدرات الاقتصاد، وتكون مبعث إلهام وتشجيع لجهود رواد الأعمال، وتساعد على خلق الوظائف التي تشتد الحاجة إليها، لاسيما للأعداد الكبيرة من النساء والشباب العاطلين. وبالتالي مشاركة جميع المؤسسات ذات الشأن في تنمية وتطوير القطاع الخاص، مع مزيد من التركيز على حفز بيئة تعمل على تحقيق النمو الديناميكي والشامل، ويتحقق ذلك من

خلال إصلاحات قطاعية من خلال تعزيز المؤسسات والتخفيف من المخاطر التي يواجهها المستثمرون في بيئة تتسم بعدم اليقين والهشاشة كالحالة الفلسطينية (البنك الدولي، 2017).

IV. واقع ومحددات القطاع الخاص الفلسطيني: يقاس دور القطاع الخاص في أي اقتصاد بمدى إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات وبقدرته على استيعاب الأيدي العاملة، ومن الطبيعي أن يختلف هذا الدور من اقتصاد لآخر تبعا لمجموعة من العوامل التي ترتكز على النظامين السياسي والاقتصادي، ومدى توفر البيئة الاستثمارية المعتمدة على وجود القوانين والتشريعات الداعمة التي تنظم الحياة الاقتصادية ومدى توفر رأس المال البشري بمعنى آخر مدى كفاءة السياسات الاقتصادية وانسجامها مع بعضها البعض(حسونة،2005:99).

1. البيئة السياسية السائدة:

برزت أولى المحطات السياسية بعد ابرام بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994 الملحق الاقتصادي المنظم للعلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الإسرائيلية، (الذي لم يكن في مجمله لصالح الشعب الفلسطيني في ظل عدم التكافؤ بين الطرفين حيث كانت موازين القوى ومازالت في صالح إسرائيل)، وفي هذا الصدد لم تطرأ تغييرات هيكلية على بنى الاقتصاد الفلسطيني، ويمكن القول ان الفترة (1994 – 1999) تميزت بالاعتماد الكبير على المنح والمساعدات الخارجية بدلاً من تنويع وإثراء مصادر الدخل المحلية، حيث بلغت مساعدات الدول المانحة حوالي ثلاثة مليارات دولار من أصل 5.7 مليار دولار تعهدت بها الدول المانحة (وفا،2001).

مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 أقدمت إسرائيل على فرض حصار شامل على المناطق الفلسطينية كسياسة عقاب جماعي، لتعزل حينها المدن الفلسطينية عن بعضها البعض مستخدمة القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني مما أسفر عن سقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى خلال المواجهات العنيفة بين المواطنين العزل وجيش الاحتلال الإسرائيلي. ترافق ذلك مع سياسات اقتصادية قمعية هدفت إلى تقييد حركة الأفراد والسلع والأموال، إغلاق كافة الحدود والمعابر والمنافذ الخارجية التي تربط المناطق الفلسطينية مع العالم الخارجي بما فيها إسرائيل، تجزئة المناطق والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض، ومنع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين للوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. محطة أخرى برزت عام 2006 والتي تعتبر من المحطات السياسية المهمة التي أثرت سلبا على الاقتصاد الفلسطيني عقب الحصار الدولي على الحكومة الفلسطينية المشكلة آنذاك من حركة حماس، ليتلوا ذلك مرحلة الانقسام الفلسطيني.

ومع تراجع العملية السياسية وتعثر جهود المصالحة خُلق واقع اقتصادي غير مستقر في الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من أن مساعدات المانحين زادت عن الخدمات التي تمولها الحكومة ورفعت النمو القائم على الاستهلاك، فإن نموذج النمو هذا أثبت عدم قابليته للاستمرار. ومن البديهي أن

المساعدات ليس بمقدورها التعويض عن عدم كفاية الاستثمارات الخاصة، تلك التي يقيدها على ضعف ثقة المستثمرين بسبب العراقيل القائمة وعدم تحقيق تقدم سياسي كاف (Word bank,2017). ومن منظور أوسع، تواجه "عملية السلام" طريقاً مسدوداً، فالتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية يمضي بلا هوادة، مع تراجع احتمالات التوصل إلى حّل يؤمن بقيام دولة فلسطينية وخاصة أن القضية الفلسطينية نفسها انحدرت مرتبتها في سلم الأولويات المجتمع الدولي (العبد، 2016). ان حالة الاستقرار السياسي هذه خلقت العديد من الارباك لدى المنتجين على سبيل المثال لا الحصر صعوبات ناجمة عن تخليص البضائع المستوردة وأخرى مرتبطة بالتصدير (ما أثر على تكلفة الإنتاج وربحيته). فالمستورد الفلسطيني أصبح يحتاج وقت أطول بكثير لتخليص وارداته مقارنة بالدول المحيطة (مكحول،2007).

من جهة أخرى تسببت الحرب العدوانية التي شهدها قطاع غزة عام 2014 في وقوع أزمة إنسانية خانقة، وبلغ حجم الخسائر التي لحقت باقتصاد القطاع حوالي 1.7 مليار دولار، وعلى الرغم من أن معدل النمو في قطاع غزة بلغ في عام 2016 معدل 7.3% كنتيجة طبيعية لأنشطة البناء والتعمير، فمن غير المتوقع أن يعود اقتصاد غزة إلى مستوياته السابقة قبل العدوان. وبالإضافة إلى ضعف التعافي الاقتصادي، فإن قطاع غزة يعاني من نقص شديد في إمدادات الكهرباء، وفي عام 2016، استمرت معدلات البطالة في الارتفاع بواقع 43% في غزة و18% في الضفة. حيث بلغت معدلات البطالة بين الشباب في غزة 58% وهو مستوى يبعث على القلق بوجه خاص. وأن نحو 80% من سكان القطاع أضحوا ممن يتلقون شكلا من أشكال المعونة لتأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة اليومية، كما بلغت معدلات الفقر ما نسبته 60% أي ما يعادل أربع أضعاف مستوى الفقر بالضفة الغربية والبالغ حوالي 14% (Word bank,2017) .

2. البيئة القانونية :

تعتبر البيئة التشريعية والقانونية عاملا مهما في تحسين المناخ الاستثماري لدعم قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على الصمود في ظل واقع سياسي غير المستقر، ويتوقف نمو القطاعات الاقتصادية والتجارية في أي بلد على مجموعة من المقومات؛ أهمها وجود بيئة مناسبة تمكن القطاع الخاص العمل بفعالية وحرية، خاصة من حيث التنظيم التشريعي والإجراءات الإدارية، والتركيز على بناء المؤسسات العامة بشكل متطور وناجع لأداء خدماتها للقطاع الخاص بكفاءة وضمان بناء آليات تشاورية شفافة وفعالة بين القطاعين العام والخاص.

لقد ورثت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها تركة من القوانين عن فترات الحكم السابقة، ومن أجل مواكبة التطورات وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، عملت السلطة على إعداد بيئة قانونية تنظم

قطاع الأعمال في المناطق الفلسطينية. وأصدرت عدة قوانين، تشمل أكثر من 50 تشريعا، كان من أهمها قانون تشجيع الاستثمار، قانون الضريبة، وقانون المدن الصناعية.

مع تناول عدة دراسات تأثير وفعالية البيئة التشريعية على قطاع الأعمال والمنشآت[1]. أظهرت نتائج التقارير المحلية والدولية واهمها تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن المنظومة القانونية في المناطق الفلسطينية يعتريها بعض النقص، وتحتاج لإقرار مجموعة من القوانين المنظمة لعمل المنشآت الاقتصادية، مثل قانون التجارة، الشركات، قوانين ضريبة القيمة المضافة والمكوس. ويؤيد هذه النتائج تقرير صدر عن البنك الدولي مؤخرا أن البيئة القانونية الفلسطينية غير مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمناطق الفلسطينية، بل وتفتقر لقوانين اقتصادية مهمة مثل قانون المنافسة، والتمويل التأجيري والملكية الفكرية، فحجم متوسط رأس المال المستثمر في المناطق الفلسطينية يقل بـ60% عن الحد الأدنى المطلوب للاستفادة من حوافز قانون تشجيع الاستثمار، وبذلك يمكن القول أن الخلل لم يقتصر في البيئة القانونية على عدم وجود بعض القوانين المهمة، أو على جودة القوانين المتوفرة وملاءمتها للمشاريع وخاصة صغيرة الحجم، بل أن نتائج بعض التقارير تشير بوضوح الى جوانب القصور في تطبيق القوانين في مناطق السلطة الفلسطينية، لأسباب تتعلق بالصعوبات التي تعترض النظام القضائي الفلسطيني، وضعف أداء الأجهزة التنفيذية في السلطة على تنفيذ الأحكام الصادرة. بالرغم من ذلك هناك محاولات حثيثة لإصلاح النظام القانوني على أساس معايير القانون الدولي، ويتم ذلك من خلال الحصول على مساعدات دولية سواء من خلال الخبرات التي يوفرونها أو الدعم المالي لتسريع العملية والإجراءات وضمان أن القوانين الجديدة متوافقة مع معايير المنظمات الدولية. (عبد الكريم، أبو عواد، 2013)

3. البيئة الاقتصادية:

يعتبر توفير بيئة مشجعة للقطاع الخاص محفزا للنمو المستدام في فلسطين مع أهمية أن يقترن ذلك بالتزام المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم المالي لتمويل هذه البنية. من جهة أخرى لا تزال القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية تقف حجر عثرة أمام الاستثمارات الخاصة المحتملة،

[1] تعرف الأمم المتحدة المنشأة على أنها مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع واحد، ويمارس نوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي، أو يعود فيه نشاط الإنتاج الرئيسي بمعظم القيمة المضافة. كما ويعرفها الجهاز الفلسطيني للإحصاء الفلسطيني على أنها مشروع أو جزء من مشروع تمثل مجموعة من الأنشطة والموارد التي تدار بواسطة مالك واحد أو إدارة واحدة لإنتاج مجموعة متجانسة من السلع والخدمات مع احتمال وجود نشاط ثانوي وعادة ما يتم ذلك في موقع جغرافي واحد كما يتم تعريف الشركة حسب مجلة الأحكام العدلية على أنها اختصاص ما فوق الواحد من الناس بشيء وامتيازهم به.

ففي الوقت الذي يخضع الدخول إلى قطاع غزة لقيود مشددة، يُحظر على الفلسطينيين الدخول إلى مساحات واسعة من المنطقة (ج) التي تشكل 60% من الضفة الغربية لاشغالها والاستثمار بها (Word bank,2018). ومؤخرا وكنتجية طبيعية للحصار الخانق والصارم منذ عام 2007 والعدوان المتتالي وفيما يتعلق بقطاع غزة خصوصا، فقد أعلنت مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني انهيار كافة مناحي الحياة في القطاع، ودعوتها المباشرة بسلسلة إجراءات احتجاجية كالإضراب التجاري الشامل بتاريخ 22-1-2018[1]. للمطالبة وباسم آلاف المنشآت الاقتصادية وعشرات الآلاف من التجار ورجال الأعمال والصناعيين والمقاولين والزراعيين العاملين لديهم، إلى رفع الحصار وإيجاد حلول سريعة وإغاثية لواقع الانهيار الذي يعيشه القطاع الخاص خصوصا بعد مرور ما يزيد عن عشر سنوات من الحصار الظالم والانقسام، بعد أن وصلت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الكارثية التي يمر بها قطاع غزة إلى نقطة الصفر (وفا،2018).

V. معدل النمو الاقتصادي في فلسطين ومساهمة القطاع الخاص فيه:

أظهرت التجارب أن من مقومات دعم النمو الاقتصادي وتحسين معدلاته يكون بأهمية إنشاء بيئة سليمة وآمنة للأنشطة الاستثمارية والأعمال التجارية، وحماية حقوق الملكية، وتوفير بيئة تنظيمية عادلة وفعالة، ومكافحة الفساد، وتعزيز التوزيع العادل لعوائد النمو، بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة. ومن النادر وجود بلد يلبي المتطلبات كافة وبشكل مستدام، وفي حالة فلسطين فإن هذه المتطلبات لا تتوفر إلا جزئياً، وحتى ولو تمكنت فلسطين من توفير بعض هذه المتطلبات، إلا أن افتقارها للسيادة هو أكثر ما يعيقها عن تحقيق تنمية اقتصادية نشطة ومستدامة، ففلسطين تفتقر إلى السيطرة على مواردها الذاتية وعلى حدودها المادية، وعلى أمنها الداخلي والخارجي، وعلى سكانها وعلى حركة الدخول والخروج من الأراضي الفلسطينية، فهي تتمتع بسيطرة جزئية فقط على معظم وليس كل مؤسسات الدولة، كما تفتقر فلسطين إلى عملة نقدية خاصة بها، وتعتمد في معاملاتها التجارية على إسرائيل كشريك مهيمن وفي نفس الوقت لا تتمتع بالسلطة التي تخولها لتوقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول أخرى ذات سيادة(ماس،2016: 20).

1. النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

ليس من الغريب بعد مرور 23 عاماً ألا يحقق" إطار أوسلو "النتائج الاقتصادية التي عقدت عليها الآمال، برغم مرونة الشعب الفلسطيني تجاه الظروف الصعبة وقدرته على التكيف وإيجاد

[1] كنتيجة طبيعية لتقليص رواتب الموظفين في القطاع العام وما ترك من آثار على القدرة الشرائية للمستهلكين مما انعكس سلباً على القطاع التجاري.

الحلول، حيث تباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة الزمنية بشكل كبير، بسبب انعدام الاستقرار وتقلبات المنطقة بين فترات هدوء نسبي وفترات انهيار للوضع الأمني شهد الاقتصاد الفلسطيني خلالها تراجعاً اقتصادياً خطيرا، يعزى إلى الأزمة المالية التي تعاني منها فلسطين، وبشكل رئيسي إلى استمرار القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي مع تراجع الدعم الخارجي بشكل كبير.

وبالرغم من أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض الأحيان كان يبلغ معدلات سنوية تقارب 10% إلا أنه كان يتراجع في سنوات أخرى، حيث أن متوسط معدل النمو السنوي منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين لم يتجاوز 4.5% وبمعدل نمو سكاني يصل إلى 3.5% سنوياً، هذا وبقي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة متواضعاً خلال الفترة بمجملها. علاوة على ذلك، لم تشعر الأسر الفلسطينية النموذجية بتحسن يذكر في مستوى المعيشة نتيجة التباعد المستمر في نسب توزيع الدخل والثروات، فبالنسبة لسكان قطاع غزة، كانت النتائج الاقتصادية أسوأ مقارنة بالضفة الغربية حيث تزايد الشرخ في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين المنطقتين في الفترة 1994 إلى 2015 بنسبة 52% وينعكس هذا، جزئيا، في معدلات الفقر التي وصلت في عام 2015 إلى40% في قطاع غزة و18% في الضفة الغربية (العبد، 2016).

هذا ويوضح **الشكل رقم 1** معدل النمو الاقتصادي للفترة (1995–2016)،

بشكل عام ورغم تفاوت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع غزة والضفة الغربية فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعا في معدلات النمو في الفترة (1995–1999) حيث بلغت أعلى مستوى لها عام 1997 بمعدل 14.7%، لتشهد الفترة (2000–2002) تراجعا حادا في معدلات النمو والذي جاء بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وما صاحبه من إجراءات تعسفية إسرائيلية مشددة آنذاك، بلغ حد 12.5–%، ليتلو ذلك تحسنا ملحوظا ونوعيا شهدته الفترة (2003–2005) تمثل في ارتفاع معدلات النمو حد 14% عام 2003، وقد شهد عام 2006 تراجعا ملموسا في معدل النمو يقدر ب–4% ويعزى ذلك إلى الحصار الذي فرض على حكومة حماس بعد تشكيلها الحكومة الفلسطينية وما تلاه من تغير مسار آليات الدعم وحجم المنح الخارجية، أما الفترة (2007–2016) فقد شهدت تحسنا مستمرا في معدلات النمو الاقتصادي لتصل أفضل حالاتها إلى ما معدله 12.4% العام 2012، لتتراجع إلى حد 2.2% عام 2013 ثم انحدرت سلبيا بما نسبته –2% عام 2014 وذلك نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو من عام 2014 وما صاحبه من حصار خانق وفرض اغلاقات من قبل قوات الاحتلال. قبل أن ينتعش النمو ثانية تصاعديا بالغا حد 4.7% عام 2016 والتي شهد فيها القطاع تحسنا نوعيا بنسبة 7.7% خلال عام 2016 يعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، أهمها التقدم في إعادة إعمار قطاع غزة، وتخفيف القيود

المفروضة على حركة البضائع ومستلزمات الإنتاج، وزيادة المساعدات التي وصلت إلى القطاع، وبالرغم من هذا النمو الملحوظ في قطاع غزة خلال العام 2016، إلا أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ظلت أقل مما كانت عليه قبل العدوان الإسرائيلي، أما في الضفة الغربية فقد انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 0.6%عام 2012 إلى 0.1%عام 2013، ليرتفع ثانية إلى 0.3%عام 2016 مقارنة مع نمو بنسبة 4.3 % خلال العام 2015،

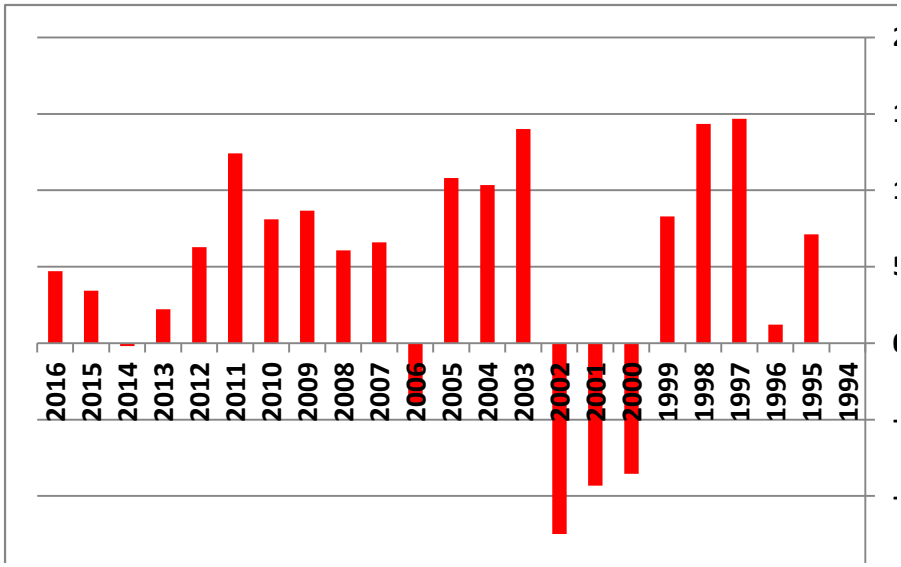

الشكل رقم 1: معدل النمو الاقتصادي للفترة (1995-2016) بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2015

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2016. رام الله، فلسطين.

يظهر **الشكل البياني رقم 2** نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016) ويظهر أن هناك تراجع واضح في نصيب الفرد على مستوى فلسطين للسنوات ما بعد 2000 وذلك كان لافتا في عام 2002 بما نسبته 14%، لتتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 7% للسنوات الثلاثة اللاحقة حتى النصف الأول من عام 2006 والذي شهد تراجعا حادا في نصيب الفرد يقدر ب حوالي 7% (بلغ نسبة التراجع في قطاع غزة 20%) لتشهد السنوات التالية تقلبات في نسب ما بين تحسن وتراجع في مستويات نصيب الفرد باستثناء عام 2014 الذي شهد عدوانا إسرائيليا تدميريًا على قطاع غزة تراجع نصيب الفرد بما نسبته 18%. هذا وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال العام 2016 بنسبة 2.1% مقارنة مع العام 2015 ليصل إلى 9.765,1 دولار أمريكي، وقد بلغ مستوى المعيشة في فلسطين خلال العام 2017 حوالي 1.335 دولار امريكي، ونظرا لتفاوت معدلات النمو ارتفع نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 2.4% وارتفع في الضفة الغربية بشكل طفيف ليتعدى ال 5.0 % خلال العام 2016.

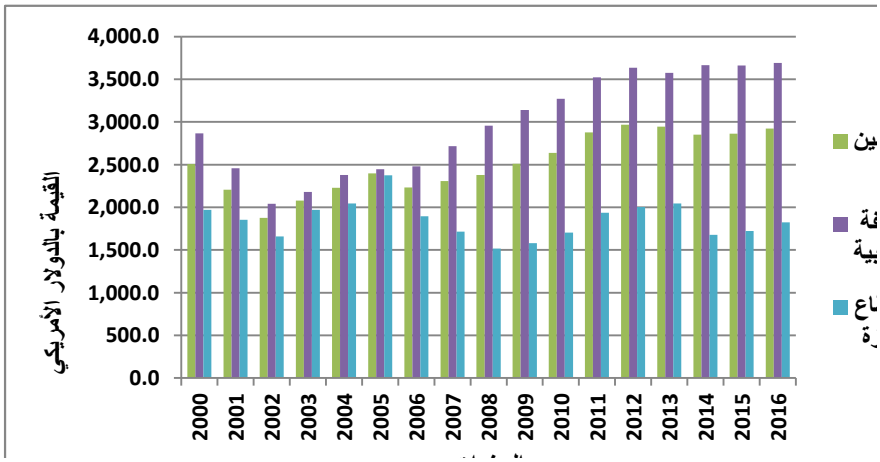

شكل رقم: 2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016) بالأسعار الجارية

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2016، رام الله، فلسطين.

2. المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية

يوضح **الشكل رقم 3:** عدد المنشآت في فلسطين حسب المحافظة والحالة العملية لها ويظهر أن عدد المنشآت في فلسطين بلغ 151066 منِشأة منها 46578 في قطاع غزة وأن ما نسبته 3.17% من هذه المنشآت متوقف عن العمل على مستوى فلسطين وحسب نتائج بعض الدراسات والمراكز المسحية المحلية وأهمها مركز التجارة الفلسطيني "بالتريد" أنه بالرغم من الحالة العملية العاملة لهذه المنشآت والتمايز الواضح ما بين عدد المنشآت العاملة في الضفة الغربية عن قطاع غزة، إلا أن غالبية هذه المصانع وورشات العمل قلصت أعمالها أو ذاهبة باتجاه الإغلاق خصوصا العاملة خصوصا في قطاع غزة وذلك بسبب الحصار المطبق حيث اضطرت 90% من هذه المنشآت إلى تقليص نشاطها، فهناك أكثر من 5000 منشأة اقتصادية إما تدمرت بشكل جزئي أو كلي جراء الهجوم الإسرائيلي عام 2014 ضد قطاع غزة وحده، كما أن صادرات قطاع غزة بلغت أقل 2% من المستوى الذي كان عليه قبل العام 2007، بسبب القيود الشديدة على نقل المنتجات الزراعية وغيرها من السلع إلى الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية والأسواق الدولية والداخل.

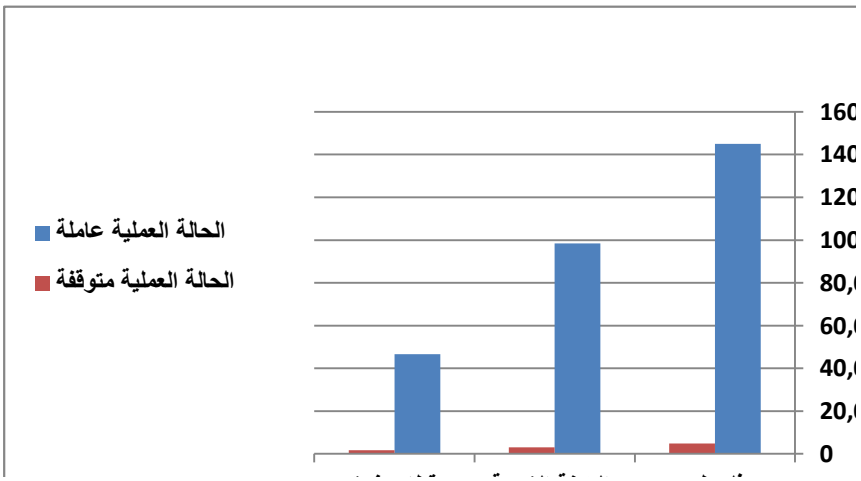

شكل رقم 3: عدد المنشآت في فلسطين حسب المحافظة والحالة العملية لعام 2012*

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤشرات رئيسية 2018.

*حسب البيانات المتاحة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

حسب **الجدول رقم 1** والمعتمد على الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يظهر أن ما نسبته 22% من الأيدي العاملة تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة مقارنة بما نسبته 13.5% من الأيدي العاملة في مجال الصناعات على مستوى فلسطين، والواضح أن هناك تفاوتا واضحا بين قطاع غزة والضفة الغربية فف الوقت الذي بلغت فيه نسبة المشاركة في الضفة الغربية 17% كانت في قطاع غزة 6.3%. أما قطاع المقاولات والإنشاءات فقد بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية حوالي 12%، في حين سجل هذا القطاع انتعاشا محدودا في قطاع غزة بما نسبته 6.3% على الرغم من القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول مواد البناء إلى قطاع غزة المحاصر، نتيجة البدء في عملية إعادة إعمار عشرات الوحدات السكنية المدمرة بعد عدوان غزة الأخير عام 2014[1]. في حين كانت النسب متقاربة وضئيلة في القطاعات الأخرى في فلسطين، حيث بلغت نسبة المشاركة في الزراعة 7.2%، الفنادق والمطاعم حوالي 4%، وقد كانت النسب متقاربة بما

[1] يقدر عدد المنازل المدمرة بشكل كلي في القطاع بنحو 23.7 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى أكثر من 145 ألف وحدة سكنية متضررة بشكل جزئي جرى إصلاح 79 ألف وحدة، بالإضافة لتضرر نحو 8 آلاف منشأة اقتصادية بشكل كلي وجزئي، نتيجة الاستهداف الإسرائيلي لها في عدوان 2014.

نسبته 3% في مجالات النقل والتخزين والوساطة المالية والأنشطة العقارية وهذا بدوره يعمل على إخلال التوازن في الأنشطة الاقتصادية في مجال العمالة.

جدول رقم 1: عدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، لعام 2016 بالنسبة المئوية

البيان	فلسطين %	الضفة الغربية %	قطاع غزة %
الزراعة	7.24	8.12	5.50
الصناعة	13.46	17.09	6.33
الإنشاءات	10.13	12.06	6.33
تجارة الجملة والتجزئة	22.28	22.96	20.95
النقل والتخزين	5.65	5.52	5.91
المعلومات والاتصالات	1.20	1.21	1.18
الخدمات والفروع الأخرى	40.04	33.03	53.82

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017

من حيث التوظيف أبرزت وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية عام 2017[1] أن أكثر من نصف المستخدمين بأجر هم من العاملين في القطاع الخاص، بواقع 52.0% في الضفة الغربية و54.3% في قطاع غزة، وبالارقام بلغ عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص 351 ألف عامل من فلسطين؛ بواقع 231 ألف عامل من الضفة الغربية، و120 ألف عامل من قطاع غزة.

أما على نطاق القطاع العام نجد أن ما نسبته 22.9% من المستخدمين يعملون في القطاع العام في الضفة الغربية، و45.7% في قطاع غزة. وأن ما نسبته 25.1% من المستخدمين بأجر في الضفة الغربية يعملون في إسرائيل والمستعمرات. وذلك من مجمل عدد الفلسطينيين المستخدمين بأجر والذي يقدر ب 666 ألف عامل، (بواقع 333 ألف عامل يعملون في الضفة الغربية، و221 ألف عامل يعملون في قطاع غزة، و92 ألف عامل يعملون في إسرائيل، و20 ألف يعملون في المستعمرات.

وبشكل عام أفادت نتائج مسح القوى العاملة خلال الفترة من 1995-1998 أن معدلات البطالة كانت مرتفعة وتخضع لسياسة تشغيل السلطات الإسرائيلية ودرجة التشدد في فرض القيود على حركة العاملين إلى داخل إسرائيل حيث بلغت عام 1995 حوالي 18.2% مقابل 23.8% للعام 1996 و20.3% في العام 1997 في حين انخفضت عام 1998 بالغة معدل 14.4%(شبانة، البرغوتي، 1999 :9). وقد شهدت مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العاملين

[1] للمزيد أنظر وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=19000

تزايدا في سنوات الانتفاضة بسبب انخفاض عدد العاملين في إسرائيل ومستعمراتها بشكل كبير أي بعد العام 2000، حيث لجأت حكومة إسرائيل إلى طرد 160 ألف عامل فلسطيني من أعمالهم عام 2002فكان هذا الارتفاع نسبي فقط، فمعدلات البطالة تفاقمت بشكل ملحوظ ما بعد عام 2000 فمن نسبة 14.3% ارتفع معدل البطالة إلى 25.3% عام 2001 حتى بلغ 31.2% عام 2002، ولم يتمخض عنه تحسن في حجم القطاع الخاص في تلك الفترة، لتستقر بعدها معدلات البطالة بشكل متذبذب حول معدل 24% على مستوى فلسطين، وقد شكل عام 2007 مفرقا مهما في تطور معدلات البطالة لما تلاه من السنوات نحو الارتفاع وخصوصا بقطاع غزة، بسبب الحصار الإسرائيلي، والحروب العدوانية المتلاحقة الأعوام 2008 و2012 و 2014 والتي ألحقت دمارا واسعاً في مرافق البنية التحتية والمساكن والمنشآت التجارية والزراعية. كما ومن الملاحظ أن نسبة التشغيل في القطاع الخاص انخفضت تدريجياً في مقابل زيادة نسبة التشغيل في القطاع العام عن نفس الفترة تحت ضغوط تشغيل البطالة.

من جهة أخرى زاد حجم القوى العاملة خلال العام 2016 بنسبة 2.9% مقارنة مع العام 2015، ليصل إلى 1,324.1 ألف فرد، فيما انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة لتصل إلى 46.5% مقارنة مع 46.7%. ويعزى ذلك إلى أن الزيادة في عدد الأفراد الذين دخلوا سوق العمل خلال العام 2016 كانت اقل من الزيادة في إجمالي القوة البشرية.

وتتفاوت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة 46.7% في الضفة الغربية عام 2016، مقابل 46.1% في قطاع غزة. وتعكس هذه النسبة تحسناً في معدل المشاركة في قطاع غزة الذي كانت نسبة المشاركة فيه 45.3% عام 2015، بالمقابل انخفضت في الضفة الغربية، حيث بلغت النسبة 47.5% عام 2015. هذا وشهد عام 2016 ارتفاعاً في عدد العاملين بنسبة 1.7% مقارنة مع عام 2015، حيث وصل عدد العاملين في فلسطين 963.4 ألف عامل خلال العام 2016، مقابل 947.1 ألف عامل في عام 2015. وصلت نسبة الزيادة في عدد العاملين في قطاع غزة 4.6%، مقابل 0.6% في الضفة الغربية خلال العام 2016. من جهة أخرى ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في فلسطين إلى 27.1% في العام 2016 مقارنة مع 26.1% في العام 2015. ويعزى هذا الارتفاع في معدل البطالة إلى زيادة حجم القوى العاملة بنسبة أعلى من من الزيادة في عدد العاملين. كما ارتفع معدل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ليصل إلى 18.3% و41.7% على التوالي خلال عام 2016، بعد أن كان 17.5% و41.0% خلال عام 2015. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

ويظهر **الجدول رقم 2** فئات وحجم العمالة وعدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي عن عام 2012 [1]حيث يظهر أن حجم المنشآت الصغيرة من حيث عدد عمال (1-4) تحتل المرتبة الأولى عددا حيث بلغ عددها حوالي 117234 بفارق كبير جدا عن المنشآت التي عدد العاملين بها من (9-3) والتي بلغ عددها 9977 منشأة وقد برزت الأنشطة التي حصدت الحصة الأكبر من المنشآت في مجال تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات بعدد منشآت بلغ 73612 منشأة تليها المنشآت العاملة في مجال الصناعات التحويلية بعدد 17424 منشأة.

جدول رقم:2 عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة، 2012*

النشاط الاقتصادي	المجموع	فئات حجم العمالة					
		(1-4)	(3-9)	(10-19)	(20-49)	(50-99)	+100
التعدين واستغلال المحاجر	**276**	109	128	32	5	2	-
الصناعات التحويلية	**17,424**	13,373	2,700	935	335	54	27
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	**61**	33	9	4	5	3	7
إمدادات المياه والصرف وإدارة النفايات ومعالجتها	**441**	394	37	7	3	-	-
الإنشاءات	**624**	322	152	94	42	7	7
تجارة الجملة	**73,612**	69,882	3,015	537	153	20	5
النقل والتخزين	**1,000**	547	276	115	51	9	2
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	**6,796**	**5,978**	**585**	**143**	**73**	**11**	**6**
الاتصالات	**944**	**629**	**162**	**89**	**42**	**10**	**12**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**1,094**	**735**	**140**	**143**	**53**	**10**	**13**
الأنشطة العقارية	**329**	**291**	**27**	**5**	**4**	**1**	**1**
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	**3,929**	**3,380**	**421**	**85**	**35**	**6**	**2**

[1] حسب المتوفر من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	1,940	1,758	146	23	8	1	4
الفنون والترفيه والتسلية	1,959	1,611	250	75	21	2	-
أنشطة أخرى	13,038	12,015	650	244	98	23	8
أنشطة المنظمات والهيئات وأخرى وضمان اجتماعي	50	31	8	6	4	1	-
غير مبين	15	15	-	-	-	-	-
المجموع	**131,730**	**117,234**	**9,977**	**2,983**	**1,172**	**227**	**137**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018.

*حسب البيانات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

تراجعت مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دولة فلسطين بشكل تدريجي بعد انتفاضة الأقصى العام 2000 **(الشكل رقم 4)** لتصل إلى ما نسبته 59.5% عام 2006 ، مسجلة أدنى مستوى لها، ولكنها ارتفعت بشكل تدريجي حتى العام 2012 حيث بلغت ما نسبته 65.8%، لتعود إلى الهبوط بعد ذلك بشكل تدريجي مضطرد لتصل إلى ما نسبته 63% عام 2014، ومن الملاحظ وجود علاقة شبه خطية ما بين حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو وهذا تأكيد على العلاقة البديهية ما بين أداء القطاع الخاص وأداء الاقتصاد المحلي.

شكل رقم 4: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حسب السنوات (1997-2014) بالأسعار الثابتة

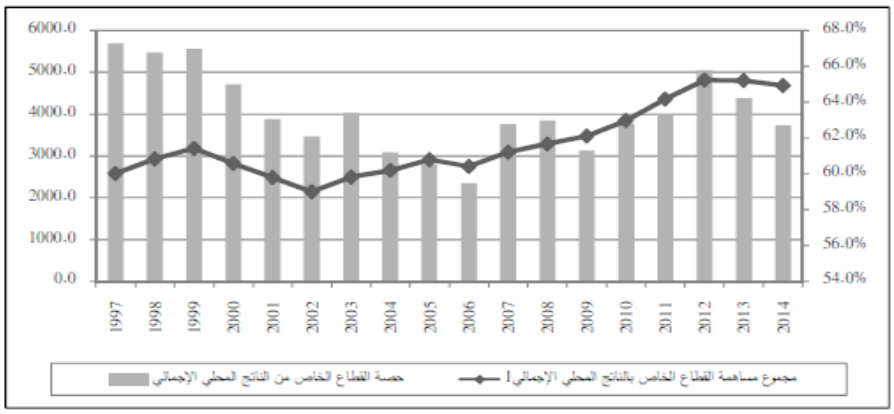

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.

هذا ويتوزع الاقتصاد الفلسطيني على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، والتي تمثل هيكل وبنية الاقتصاد وتُبرِز البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي من خلال حصص ومساهمة القطاعات الاقتصادية حسب المنطقة. يلاحظ من **الشكل البياني رقم 5** أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة كانت مساهمته هي الأكبر اذا ما استثنينا قطاع الخدمات العامة والتي تشمل العاملين في الإدارة العامة قياسا بالقطاعات الأخرى ويليه قطاع الصناعة وقطاع الإنشاءات على التوالي على حساب قطاع المعلومات والاتصالات وقطاع الزراعة وقطاع النقل والتخزين، ويلاحظ أيضا ارتفاع حصة قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، ففي حين تركز قطاع الزراعة والصناعات الزراعية في شمال الضفة الغربية، نجد أن قطاع الخدمات يتركز في وسط الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الصناعات وبالأخص المقالع وصناعة الحجر والرخام فتتركز في جنوب الضفة الغربية.

وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص حوالي 63% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام 2016، وتركزت مساهمته في قطاع تجارة الجملة والتجزئة (28.2%) وقطاع التعدين والصناعات التحويلية والمياه والكهرباء (22.7%) وقطاع الخدمات (19.1%) .

شكل بياني رقم 5: القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية حسب المنطقة، لعام 2016 بالأسعار الثابتة

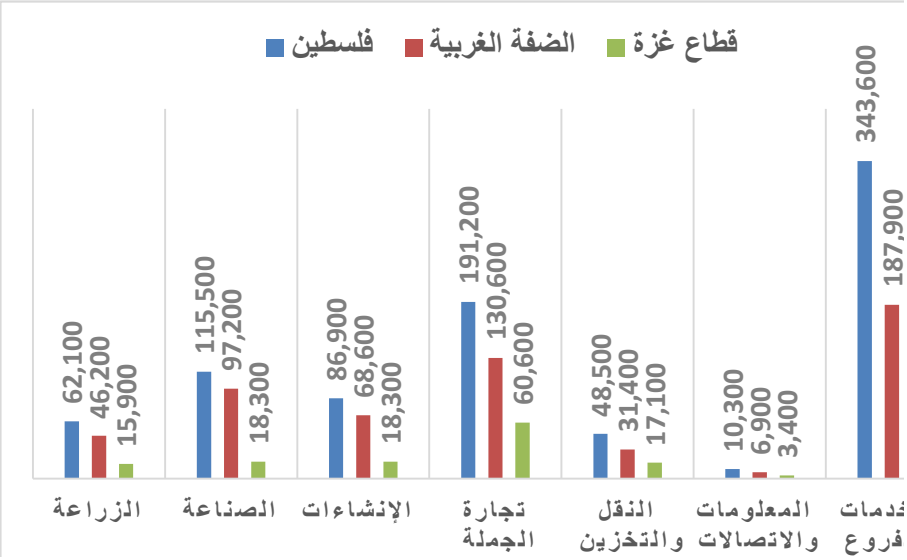

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017

وحسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتناغمة مع اصدارات المنظمات الدولية فقد شهد مستوى البطالة فيه ارتفاعاً قياسياً، كما كان تأثير الإنفاق على القطاع الخاص متناقضا، ففي الوقت الذي تم فيه تأمين بعض مدخلات الإنتاج لبعض المصانع ومكّنها من

مواصلة الإنتاج، بذات الوقت أدى إلى إقفال الأغلبية الساحقة من المنشآت التي حلت محلها السلع الرخيصة المستوردة عبر الأنفاق. وشهد تناقصاً واضحا في عدد أصحاب العمل ما نتج عنه ارتفاعا حادا في معدلات البطالة في فلسطين، وصلت إلى 29.2% العام 2017 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال 14 عاما، حيث أن عدد العاطلين عن العمل في فلسطين بلغت 412,8 ألف شخص، منهم حوالي 169 ألف شخص في الضفة الغربية وحوالي 243,8 ألف في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2018). ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 19% في الضفة الغربية أما بالنسبة لقطاع غزة فجدير بالإشارة أن المؤشرات الاقتصادية بلغت مستوى غير مسبوق من التدني وأبرزها: ارتفاع معدلات البطالة إلى 46%، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ربع مليون شخص، وارتفاع معدلات الفقر لتتجاوز 65%، وارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي لدي الأسر في قطاع غزة 50%، وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين إلى 67%، وانعدام القدرة الشرائية في كافة القطاعات الاقتصادية، ما أدى إلى نقص في السيولة النقدية الموجودة في قطاع غزة إلى أدنى مستوى خلال عقود، وإرجاع عشرات الآلاف من الشيكات نتيجة الانهيار الاقتصادي بكافة القطاعات، وارتفاع عدد التجار الذين سجنوا نتيجة العجز عن السداد كانعكاس للعجز الاقتصادي العام.

VI. التشريعات الحكومية الخاصة بالقطاع الخاص:

سعت الحكومات الفلسطينية المتوالية إلى الاهتمام بالقطاع الخاص وذلك ضمن البرامج والخطط الاستراتيجية المتلاحقة، والتي كان آخرها وثيقة الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017–2022، التي تم اعدادها بجهد مشترك بين وزارة الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي. "حيث تشجع الحكومة من خلالها الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتعمل على تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز قدرة مؤسساته من أجل تحقيق التنمية والاستدامة والرفاه لجميع الأطراف والعمل على تطوير وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لصالح التنمية الاقتصادية الفلسطينية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة" (وزارة الاقتصاد الوطني، 2017: 40) والواضح أن الأهداف المسطرة بالخطة في سياقها العام داعما لتهيئة البيئة التشريعية والقانونية كمطلب أساسي لتحسين وتطوير أداء المنشآت. وقد بينت تجارب الدول والعديد من الدراسات أهمية هذه البيئة وتأثيراتها المختلفة ما بين الإيجابية والسلبية.

فمن جهة استقر رأي عدد من الخبراء على أن تطبيق القوانين على المنشآت قد يشكل عبئًا إضافيًا على هذه المنشآت، ما قد يساهم في إحجام هذه المنشآت وخصوصًا الصغيرة منها والمتوسطة عن الاندماج في القطاع الاقتصادي المنظم، وانخفاض مستوى التزامها بمنظومة القوانين والتشريعات السائدة. في حين ذهب رأي آخر بأن للتشريعات تأثيرات إيجابية على أداء المنشآت،

ويسترشد أصحاب هذا الرأي بالمزايا العديدة كالإعفاءات التي تمنحها قوانين الضريبة وتشجيع الاستثمار وتوفير الحماية لبراءات الاختراع والملكية الفكرية (خليفة، أبو هنطش،2009).

ويرى الباحث أن التشريعات تمكن أهميتها في أنها المنظمة والحاضنة للقطاع الخاص وهي المشجعة والرافدة للاستثمار، على أن يتم الأخذ بالاعتبار عند صياغة أي نص البيئة السياسية المحيطة لخصوصية الحالة الفلسطينية. مع ضرورة تنظيم الأولويات كمنح المزيد من حرية العمل والحركة لأصحاب الأعمال، تطوير ومعالجة الجانب البيروقراطي في الإدارات وإعادة بناء القطاع العام، ضبط حالة تداخل الصلاحيات بين وزارات السلطة المختلفة من جهة، وبين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، تقييم وعلاج تضخم الجهاز الحكومي وترهله (الذي أدى إلى تدني كفاءة القطاع الحكومي الفلسطيني وارتفاع أعبائه).

وتظهر خصوصية الحالة الفلسطينية باختلاف قوانين الشركات المطبقة بين جناحي الوطن حيث أن الذي كان يطبق في الضفة الغربية هو قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 بينما ما يطبق في قطاع غزة قانون الشركات الفلسطيني رقم (18) لسنة 1929 وقانون الشركات العادية الفلسطيني رقم (19) لسنة 1930. وبذلك نجد أن قوانين الشركات السارية في الأراضي الفلسطينية تعاني من العديد من الإشكالات والتعقيدات أبرزها أنها قديمة ولا تواكب التطورات الاقتصادية والسياسية، ما تولد عنه ضعف الحوكمة في فلسطين، وحيث أن عدم وجود الأنظمة واللوائح التنفيذية أدى إلى بروز مشكلات ناجمة عن الاختلاف في تفسير أحكامها، بالإضافة إلى اختلاف آليات الرقابة على الشركات وصلاحيات المراقب بين شطري الوطن وكذلك اختلاف أنواع الشركات بين الضفة الغربية وقطاع غزة (نصر وآخرون، 2008).

في هذا الجانب نجد أن الفجوة بين شطري الوطن الواحد بلغت أوجها بسبب الانقسام وما نتج عنه من ظهور حالة غير متزنة، فقد ساهم إصدار نواب التشريعي في قطاع غزة قانونا جديدا[1] للشركات في أكتوبر 2012 في إرباك الاطار القانوني عموما، ما خلق حالة من القلق في أوساط المستثمرين وتراجعهم عن الاستثمار في أي مشاريع جديدة بل وإغلاق العديد من الشركات والبحث والانتقال إلى أماكن أكثر استقرارا، وحسب وزارة الاقتصاد في رام الله فإن 11 شركة مساهمة عامة و126 شركة عائلية قد نقلت مقرات عملها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية لتجاوز التعقيدات الناتجة عن ازدواجية السلطة في قطاع غزة (ماس،2013). لذلك لا يمكن الحديث عن بيئة تشريعية

[1] تم نشر القانون في الجريدة الرسمية (العدد 85) الصادرة عن حكومة غزة في 2013/4/15 وقد بدأ سريان القانون الجديد بتاريخ 2013/5/15. وكان من أبرز التعديلات على القانون القديم تتمثل في تسمية القانون، أنواع الشركات وتسميتها، وعدد الشركاء، رأس المال الشركات والرقابة على الشركات.

متزنة دونما إعادة ضبط للحالة الفلسطينية الداخلية واعادتها إلى وضعها الطبيعي بإنهاء الانقسام وتوحيد شرطري الوطن تحت ظل بحكومة وطنية ذات صلاحيات بنظام وتشريعات موحدة. إلا أنه وبالرغم من كل الجهود المبذولة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة في خلق بيئة قانونية مواتية، وتطوير مفاهيم الشراكة مع القطاع الخاص المحرك الرئيس للتنمية في فلسطين، إلا أن هذه السياسات جميعا تصطدم بالمعيقات الإسرائيلية. وعليه، فان النجاح في مواجهة هذه المرحلة يتطلب جهدا سياسيا فلسطينيا، ودعما دوليا لدعم عملية الإنعاش الاقتصادي.

في هذا الصدد، تركزت الجهود الحكومية الفلسطينية في إعادة هيكلة الاقتصاد كأساس لبناء الدولة العصرية، بأن تعمل الحكومة الفلسطينية على انفاذ السياسات التالية: تعزيز دور القطاع الخاص، دعم المنتجات والخبرات الفلسطينية، تحسين اسنغلال الموارد المحلية، تطوير البنية التحتية، نقل المعرفة ودعم الإبداعات الفلسطينية، توسيع نطاق التعاون الثنائي والمتعدد، وتطوير وتوقيع اتفاقيات التعاون التجاري مع الدول التي تعطي فلسطين أفضلية نوعية (مجلس الوزراء، 2009).

كما عكفت وزارة الاقتصاد الوطني على إعداد مسودة مشروع قانون الشركات الفلسطيني على أن يتم إقراره عام 2017، حيث أن أهم ما يميز هذا القانون حسب وزارة الاقتصاد الفلسطيني أنه أخذ بالاعتبار مواكبة التطور في العلاقات التجارية والانفتاح الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية فضلا على أنه يوحد الأحكام والإجراءات القانونية بين شطري الوطن وتم إضافة أنواع جديدة من الشركات مثل شركات الشخص الواحد وشركة الاستثمار المشترك وشركات الهيئات المحلية والشركات ذات المسؤولية المحدودة ما يلبي احتياجات المستثمرين وتوفير بيئة آمنة في فلسطين. بالرغم من وجهة نظر القطاع الخاص بأن المسودة كانت غير مكتملة بل وضعيفة في جوانب كثيرة ومبهمة في جوانب أخرى، مع أهمية التشديد على وجود ترابط بين مشروع قانون الشركات بالقوانين الأخرى النافذة ذات العلاقة، بلا صدام أو خلق مرجعيات بيروقراطية إضافية(الحدث،2017).

VII. الصعوبات والتحديات أمام القطاع الخاص الفلسطيني:

تعددت الصعوبات التي أدت إلى تردي القطاع الخاص الفلسطيني والتي شكلت عقبة أمام عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية ويمكن تقسيم هذه الصعوبات إلى إدارية، تجارية، وإجرائية:

1. صعوبات إدارية وتنظيمية وتشريعية:

مع التطور الذي شهده القطاع الخاص الفلسطيني في العقود القليلة المنصرمة، صاحب هذا النمو زيادة في المعيقات التي يتعرض لها هذا القطاع خاصة في المجال التنظيمي والتشريعي مما أثر على أداء وتنافسية هذا القطاع. وعلى الرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد أخذت على عاتقها منذ تأسيسها تحديث وتوحيد المنظومة التشريعية في فلسطين، إلا أن هذا الالتزام لم يترجم بعد بشكل

شامل والمطلوب فالوصف العام لملامح الممارسة التشريعية والتنظيمية للقطاع الخاص يتراوح ما بين غياب السياسة التشريعية والأجندة التنظيمية لدى الحكومة فيما يخص التشريعات الاقتصادية، بالإضافة إلى الغموض والتداخل ونقص التشريعات التنفيذية والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام ونصوص القوانين، بالإضافة إلى ضعف الكادر الوظيفي والإداري المسئول عن تنفيذ القوانين في المؤسسات المختلفة وعدم مواكبة القوانين الخاصة من جهة كقانون الشركات والتجارة للتطورات المتسارعة؛ يضاف لذلك أن القوانين القضائية جاءت قاصرة بالنسبة للمعاملات التجارية والمالية حيث أهملت قوانين البيانات وأصول المحكمات التجارية والمدنية عن الأخذ بالتطورات المتعددة في قطاع الأعمال(PALTRED,PSCC,2008)

وفي ذات السياق يمكن إضافة بعض الصعوبات التي تعد عائقًا أمام تنمية القطاع الخاص وتطوره وهي (بال تريد، 2016: 6):

- وجود ميزانيتين لكل من حكومتي الضفة وغزة مع غياب نسبي للشفافية والوضوح بما يتعلق بحجم العوائد والمصاري، مع عدم وجود رؤية مالية واقتصادية واضحة للحكومة والبلديات.
- ارتفاع تكلفة الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في مجالات الزراعة والصناعات كون معظم الائتمان موجه فقط للاستهلاك.
- عدم وجود ضمانات ائتمانية للزراعة والمشروعات الصناعية بسبب المخاطر العالية التي تنطوي عليها.
- عدم وجود خطط واضحة للمسؤولية الاجتماعية من المؤسسات الخاصة.
- نقص وارتفاع تكلفة الائتمان المتعلق بالاستثمار الطويل الأجل.
- عدم وجود آليات في إدارة المساعدات الخارجية، وعدم وجود رؤية وخطة متكاملة في كيفية استخدام المساعدات الخارجية.
- عدم وجود تنسيق بين الجهات المانحة والحكومة وبالتالي الافتقار إلى ابراز أولويات وسبل استخدام المنح.

2. صعوبات تجارية:

أشار تقرير صادر عن البنك المركزي الإسرائيلي[1] إلى أن 39% من الواردات الفلسطينية من إسرائيل تأتي من بلدان ثالثة، ويجري تخليصها جمركيا باعتبارها واردات إسرائيلية قبل بيعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما لو كانت قد أُنتجت في إسرائيل، وتقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيل الإيرادات الجمركية المتأتية من هذه "الواردات غير المباشرة" لكنها لا تقوم بتحويلها إلى

[1] No. 128. May–August. 2010.

السلطة الوطنية الفلسطينية، كذلك فإن عدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الحدود الفلسطينية يجعل التهريب من إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية سبباً في خسارة كبيرة للإيرادات المالية. وحسب تقرير للأونكتاد عام 2014 فإن قيمة البضائع المهربة من إسرائيل ومستوطناتها إلى الأراضي الفلسطينية يشكل ما نسبته 35% من مجموع واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة[1]. وفي الحالات التي تكون فيها البضائع المهربة منتجة في إسرائيل، تفقد السلطة الوطنية الفلسطينية إيرادات الضريبة، إلى جانب إيرادات على القيمة المضافة والضريبة على المشتريات. غير أنه في الحالات التي تكون فيها البضائع من إنتاج بلد ثالث، تتسرب إيرادات الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة والمشتريات إلى الخزانة الإسرائيلية(UNCTAD,2014). من جهة أخرى وكنتاج لما ذكر فقد ولد تراكم المتأخرات وعدم الثقة في قواعد الانضباط المالي شعورا بعدم الارتياح بين المستثمرين، يضاف لذلك أن توجه العديد من الاستثمارات إلى أنشطة غير إنتاجية نسبيًا لم يحقق القدر الكافي من فرص العمل لتتسم معدلات الاستثمار العام بالتدني، وبذلك يمكن القول أن هناك حاجة إلى تغيير حتمي في هذا الاتجاه لمنع مزيد من التدهور للآفاق الاقتصادية نظرًا لأن غياب هذا التغيير سيؤدي إلى تأجيج الوضع الاجتماعي القابل للاشتعال بشدة (البنك الدولي،2017)، بناء على ما تقدم يمكن حصر الصعوبات التجارية في عدة أسباب أهمها (أبو السعود، جويلس، 2006)

- انعدام التواصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، والحواجز العسكرية المنتشرة في المدن الفلسطينية تحديدا مدن الضفة الغربية ما تسبب في ارتفاع تكلفة نقل البضائع.
- البنية التحتية المدمرة والأضرار المباشرة للمصانع بسبب الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية.
- ارتفاع كلفة تخليص البضائع من الموانئ الإسرائيلية نتيجة التفتيش الأمني.
- إرهاق التجار بالضرائب المتعددة والمبالغ فيها والتي لا تراعي الحالة الاقتصادية للتاجر ولا المواطن على حد سواء، ولا مستوى الدخل، أو نمط الحياة الاجتماعية.

[1] تشكل التجارة مع اسرائيل معظم تجارة فلسطين مع العالم الخارجي حيث أن 86% من صادراتها السلعية عام 2017 الى اسرائيل وكذلك نحو 70% من وارداتها السلعية جاءت من اسرائيل اي نحو 280 مليون دولار وعلى ذلك فالعجز التجاري السلعي مع اسرائيل بلغ نحو 200 مليون دولار اي نحو 50% من العجز التجاري السلعي مع العالم، وهذا يكشف مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي واعتماده الكبير عليه. بينما تشكل الواردات من كل من الصين وتركيا نحو 500 مليون دولار فإن مجمل الواردات من الدول العربية مجتمعة لا تزيد عن 250 مليون دولار.

- ازدياد ظاهرة الاقتصاد غير المنظم والتجار المتجولين، كنتيجة طبيعية لارتفاع نسب البطالة، بالتوازي مع تضرر التجار الرسميين دافعي الضرائب.
- انخفاض متوسط دخل الفرد في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي انخفاض الدخل المتاح للمواطن للتسوق وتراجع القدرة الشرائية، لتقتصر مشتريات فئة كبيرة من السكان على المواد الغذائية والأساسية فقط.
- القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الأشخاص وإنجاز المهام التجارية وصعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية.
- عدم وجود حماية على المنتج المحلي وعدم وجود رقابة أو تقييد على المنتج المستورد.

3. صعوبات إجرائية:

سلط تقرير للبنك الدولي عن التنمية في العالم الضوء على أهمية خلق فرص العمل في منع الصراعات، وأنه من الضروري خلق بيئة داعمة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد خصوصًا التقرير المعنون "بالصراع والأمن والتنمية" والصادر عام 2011 في أن الاقتصاد الفلسطيني يحتاج إلى خلق فرص عمل ودخول لتحسين مستويات المعيشة. وفي تقرير آخر للبنك الدولي عام 2017 تعتبر القيود على حركة التجارة وصعوبة الوصول إلى الموارد في الضفة الغربية والحصار على غزة المستمر منذ 11 عاما قد أدى إلى تهميش القاعدة الإنتاجية (ما نتج عنه انهيار البنية التحتية الأساسية وانقطاع الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء وبصورة مستمرة)، تقويض قدرة أنشطة الأعمال والشركات على العمل، وزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي باءت بالفشل الذريع محاولات إضفاء الصبغة التجارية على خدمات البنية التحتية.

وفي ذات الصدد يمكن حصر الصعوبات الإجرائية في (بال تريد، 2017):

- ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب الازدواج الضريبي، قيود المواد ثنائية الاستخدام، استيراد المواد الخام وإغلاق المعابر.
- النقص الحاد في إمدادات الطاقة وارتفاع تكلفة الطاقة البديلة.
- عدم توفر الدعم المالي للقطاعات للزراعية والصناعية وتطوير البنية التحتية.
- البيئة عالية المخاطر التي تحد من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعات.
- غلبة المهارات القديمة والتراجع في تطوير اليد العاملة بسبب الحصار.
- نقص في قاعدة البيانات المتعلقة بفرص القطاع الخاص ومساحات الاستثمار.
- محدودية التنسيق والتعاون بين المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية.
- عدم وجود حماية لحقوق الملكية وبراءات الاختراع والعلامة التجارية والهوية التجارية.

VIII. الحوافز ومتطلبات النهوض للقطاع الخاص الفلسطيني:

اذا ما تم الاستعانة ببعض الدروس المستفادة من التجارب الدولية حول النمو وسياسات التنمية تحدسدا ما بعد الحرب العالمية الثانية، بشكل عام يمكن الخروج ببعض المتطلبات التي تساهم في تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو، وتنمية اجتماعية–اقتصادية ناجحة، والتي تتفق أيضا مع أحدث التطورات في علم الاقتصاد، وبخاصة التقدم الذي تم إحرازه في نظريات النمو الذاتي (Indigenous growth) وفي الاقتصاد المؤسسي وتتمثل هذه المتطلبات في (ماس،2016: 19):

أولا: وجود دولة قوية وفعالة وذات هيكلية كفؤة ومتلاحمة قادرة على الحفاظ على سيادتها وعلى الأمن الداخلي وصدقية النظام السياسي، وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين التي تعمل بصورة سلمية في المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والدينية، وعلى الحكومة المكلفة بالقيام بوظائف الدولة أن تحظى بثقة وتأييد الشعب، كما أنه مطلوب من الهيئات الحكومية أيضا أن تمارس الشفافية في أعمالها وأن تكون خاضعة للمساءلة سواء من الشعب مباشرة أو من ممثلي الشعب المنتخبين.

ثانيا: أن المؤسسات والهيئات التابعة للدولة والمناطة بمسؤولياتها بموجب القانون يجب أن تكون كفؤة وفي موقع اختصاصها، وتسعى لتحقيق الرسالة التي أنشئت من أجلها بأمانة وكفاءة، وتتحمل مسؤولية التأكد أن سياساتها وإجراءاتها تخلو من الفساد.

ثالثا: وهو يتعلق بالمبادئ المعتمدة في النظام الاقتصادي، وذلك باعتماد نظام السوق الحر مع بعض التعديلات الضرورية، كالدور المناط بالدولة في تنظيم قوى السوق وترشيد عملها.

وعلى الرغم من الظروف والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها القطاع الخاص الفلسطيني، خصوصا في ظل التكهنات بقيام إسرائيل بإعادة احتلال الضفة الغربية وواقع الحصار المحكم على قطاع غزة، فإن متطلبات التخلص من التشوهات والصعوبات والتي تحتاج البدء بها فورا بالقدر الذي تسمح به الظروف الراهنة فإن أول ما يحتاجه القطاع الخاص للقيام بدوره كمحرك للتنمية الاقتصادية هو توفير البيئة الاستثمارية والتي تعد من صلب مسؤولية السلطة الفلسطينية والدول المانحة والهيئات المختصة، لتأتي الحاجة إلى متطلبات إضافية قد تساهم في تعزيز قدرة القطاع الخاص خلال المرحلة القادمة، والتي يمكن تقسيمها إلى اقتصادية وأخرى إدارية

1. المتطلبات الاقتصادية:

يعتبر القطاع الخاص هو المزود الرئيس للسلع والخدمات في البلدان، وبالتالي تحتاج مبادرات التنمية على مستوى البلد (القطر) إلى مساعدة الشركات الخاصة حيث لا يمكنها أن تنضج إلا من خلال تحقيق التوازن بين هدفين أساسين، تعظيم إمكانات المؤسسات غير الرسمية لخلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر، وضمان وجود الحماية واللوائح الاجتماعية الضرورية.

وحسب كل من UN-Habitat. (2015a) و Pieterse, E. (2000) ونصر(2003) يمكن إجمال هذه المتطلبات في:

- تحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني والقضاء على اللوائح العقابية التي تثبط القطاع الخاص.
- التأكيد على عملية الإصلاح وتحسين القطاع العام، وتحديث التشريعات والقوانين الاقتصادية وبناء المؤسسات العامة على أسس حديثة وسليمة.
- تطوير رأس المال البشري من خلال مواصلة دعم المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية وإعادة تأهيل البنية التحتية والمساهمة في تصحيح الاختلالات.
- تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال تقوية الروابط والاتفاقات الاقتصادية والتجارية إقليميا ودوليا على حساب تخفيض مستوى العلاقة مع إسرائيل.
- تعزيز السياسات الداعمة للتمويل والائتمان التي تشمل القطاع المصرفي الرسمي والمنظمات غير الحكومية.
- دعم أنظمة تداول المقايضة المحلية والمقايضة حيث يمكن استدامة هذه العوائد.
- تدابير جانب العرض مثل إنشاء الحاضنات حيث يمكن لأصحاب الأعمال غير الرسميين أن ينَموا أعمالاً تجارية مع قدر من الحماية، إلى جانب تطور الأسواق.
- النظر في دعم المشاريع المنزلية في مبادرات التخطيط وتطوير البنية التحتية.
- إصلاح سياسات المشتريات لتعزيز الروابط بين الشركات القائمة والناشئة.

2. المتطلبات الإدارية والقانونية:

رغم إقرار المجلس التشريعي لنحو 35 قانون حتى الآن، إلا أن هناك حاجة لاستكمال سن وإقرار العديد من القوانين المكملة ووضع اللوائح لتنفيذها بما يضمن الوضوح والشفافية وحماية حقوق الفرد والملكية والعقود والعمل والحقوق الشخصية، ومن القوانين الاقتصادية التي ما تزال قيد الإصدار قانون الشركات، ضريبة الدخل، الأوراق المالية، حماية الملكية الفكرية، المنافسة، الاحتكارات الامتيازات، الكسب غير المشروع، الرهونات والأموال المنقولة وغيرها من القوانين.

وعطفا على ما سبق يمكن حصر بعض المتطلبات الإدارية والقانونية التي قد تساهم في تحسين واقع القطاع الخاص نذكر منها(مكحول،2007):

- ضرورة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لنفاذ القوانين المقرة، فبعض هذه القوانين ما زال عالقا في مراحل مختلفة من الإقرار والمصادقة والنشر، وهي المراحل التي يجب على القوانين اجتيازها حتى تعتبر نافذة، لذلك لا بد من الانتهاء من هذه المراحل والانتقال إلى وضع اللوائح والأنظمة اللازمة لتنفيذها.
- صياغة وإقرار القوانين اللازمة بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص لترسيخ اقتصاد السوق الحر وتعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
- تعزيز استقلالية القضاء وشفافية الإجراءات النافذة بخصوص المحاكمات وحل النزاعات على اختلاف أنواعها بشكل سريع وفعال خصوصاً في القضايا التجارية كأحد أهم عناصر تحسين مناخ الاستثمار في فلسطين، وترسيخ اقتصاد السوق فيها.

IX. الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أن الانقسام الفلسطيني الداخلي، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خلق صعوبات لمستثمري القطاع الخاص الذين يضطرُّون للتّعامل مع إطارين تنظيميّين، ونظامين منفصلين للضرائب في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أثرت البيئة السياسية غير المستقرة وتعثر العملية السلمية في تراجع القطاعات الاقتصادية العاملة في فلسطين، وأن القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع تشكل هاجسا لدى أصحاب الأعمال والتجار ما يعطل مسيرة النمو والانفتاح على العالم الخارجي.
- ضعف البنية التقنية التي تكفل دعم التواصل بين مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص على المستوى الطلوب.
- عدم وجود محاكم متخصصة تختص بالنظر في النزاعات التجارية والمالية داخل الجهاز القضائي أثر سلبا على تحقيق التوازن بين منشآت القطاع الخاص.
- أن هناك ضرورة لاستصدار قوانين حديثة وعصرية لشركات القطاع الخاص نظرا لجدوى ذلك على تحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمار الداخلي والأجنبي والذي سيكون المظلة والإطار لكثير من التشريعات الاقتصادية.
- أن انخفاض متوسط دخل المتاح للفرد في الأراضي الفلسطينية، لأغراض التسوق ساهم في تراجع القدرة الشرائية، لتقتصر المشتريات فئة كبيرة من السكان على المواد الأساسية فقط.

التوصيات:

- أهمية المضي قدما في إنجاز المصالحة الفلسطينية وتحقيق الوحدة الاقتصادية لبناء دولة فلسطينية قابلة للحياة، مع إيجاد السبل الكفيلة لإعادة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتوزيعها بين شطري الوطن بما يحقق الكفاءة والعدالة.
- أهمية العمل في إقرار خطة إنقاذ استراتيجية تنموية للنهوض بالقطاع الخاص في قطاع غزة والبحث في إنشاء منقطة تجارية حرة لتنشيط التجارة مع العالم الخارجي.
- ضرورة وجود الشفافية في سياسات الاستثمار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، مع وجود الربط المعلوماتي اللازم لإقامة المشاريع، ترسيخ التعاون بين شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة.
- تعزيز السياسات الداعمة للتمويل والائتمان التي تشمل القطاع المصرفي الرسمي والحكومة والمنظمات غير الحكومية.
- تشجيع القطاع الخاص على بناء قدرات ريادة الأعمال وتشجيع خلق فرص العمل من خلال تقديم التسهيلات اللازمة من الإعفاءات الضريبية والجمركية ومنح القروض الميسرة.
- العمل على إلغاء القيود الزمنية الحالية التي تمنع السلطة الوطنية الفلسطينية من المطالبة بالإيرادات المستحقة، والحصول على جميع البيانات المتصلة بالواردات من إسرائيل وعبرها حينما يكون المقصد النهائي للاستهلاك هو الأراضي الفلسطينية.
- العمل على إنهاء الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل وإزالة الحواجز التي تعترض التجارة مع البلدان أخرى ودعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على إدارة الجمارك.
- تعزيز الوصول لخدمات المعلوماتية والاتصالات لأغراض زراعية وصناعية وتبني العاملين في هذه القطاعات من خلال الدعم التكنولوجي والدراسات والبرامج التوعوية.
- العمل على تأسيس محاكم تجارية وعمالية متخصصة لفض النزاعات التجارية والعمالية بالشكل الأسرع والأدق، والعمل على توحيد القانون التجاري بين شطري الوطن.
- إشراك القطاع الخاص في تطوير عمل هيئة تشجيع الاستثمار من خلال نظام رسم الخطط وتسويق وتنمية الاستثمار في فلسطين من النواحي القانونية والتنظيمية والتجارية.
- العمل على إقرار النافذة الاستثمارية الخدمية الواحدة للوزارات المختصة(One Stop Shop) لغرض اختصار الوقت اللازم للحصول على التواقيع والموافقات المطلوبة لممارسة النشاط التجاري، والحد من تكلفة هذه الإجراءات.

المصادر والمراجع:

أبو السعود، عزام. جويلس، نائلة. (2006). أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة، غرفة تجارة القدس، فلسطين.

البنك الدولي (2017). استراتيجية المساعدة للسنوات المالية 2021/2018 للضفة الغربية وقطاع غزة.

بودخدخ، كريم. بودخدخ، مسعود. (2011). رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول" ، 20 و 21 نوفمبر 2011 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). أداء الاقتصاد الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). حصة القطاعات المؤسسية من إجمالي القيمة المضافة في فلسطين لعامي 2015، 2016 بالأسعار الجارية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). مؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة للأعوام 1994-2016 بالأسعار الجارية، رام الله، فلسطين.

جورج، توفيق العبد. (2016). الاقتصاد الفلسطيني :الطريق إلى مستقبل أفضل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

حسونة. كمال، إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر" أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،2005/4/13.

خليفة، محمد. أبو هنطش، إبراهيم. (2008). تقييم البيئة القانونية للمنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

شبانة، لؤي. البرغوثي، سفيان. (1999) البطالة في الأراضي الفلسطينية: الواقع وآفاق الحل، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

صحيفة الحدث، مشروع قانون الشركات الفلسطيني يعيش حالة مخاض عسيرة بين مؤيدين لإقراره والمطالبين بالتأني وعدم الاستعجال، رام الله، فلسطين، 2017/9/28. www.alhadath.ps

عبد الكريم، نصر. أبو عواد، رونزا. (2013). دراسة مسحية لمحددات الاستثمار الخاص في مناطق السلطة الفلسطينية مركز تطوير القطاع الخاص، رام الله، فلسطين.

عبد الله. سمير، حن حبيب. (2016). تقييم آثار الدعم الخارجي المباشر للقطاع الخاص الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين:23-24

المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص"PSCC". مركز التجارة الفلسطيني "PALTRED". (2008). وجهة نظر القطاع الخاص في الإطار القانوني المنظم للاقتصاد الفلسطيني-الورقة الرابعة، مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، فلسطين.

برنامج الدولة، وإقامة الاحتلال إنهاء :فلسطين .(2009) .الوزراء مجلس .الله رام عشر، الثالثة الحكومة

مركز التجارة الفلسطيني "PALTRED". (2017). استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في قطاع غزة (التحديات والفرص المتاحة) غزة، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2013). قانون الشركات الجديد الصادر في غزة بالمقارنة مع قوانين الشركات الحالية، تقرير نهائي لجلسة طاولة مستديرة (6)، رام الله، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2016). مؤتمر ماس الاقتصادي 2016، نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، رام الله فلسطين :20.

مكحول، باسم. (2007). محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني، مداخلة مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية: عقد من الصمود والإنجاز والتحدي"، رام الله، فلسطين.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). (2014). دراسة جديدة تخلص إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة تخسر سنويا لا يقل عن 306 ملايين دولار في صورة تسرب للإيراداتً ما العامة إلى إسرائيل، نشرة صحفية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2004). دراسة جديدة تخلص إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة تخسر سنويا لا يقل عن 306 ملايين دولار في صورة تسرب للإيراداتً ما العامة إلى إسرائيل، نشرة صحفية.

نصر. محمد، خليفة. محمد، صلاح، عبيدة. (2008). تأثير مشروع قانون الشركات على أداء القطاع الخاص في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

نصر، محمد. (2003). تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

وزارة الاقتصاد الوطني. (2017). الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2017-2022)، فلسطين.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، رام الله، فلسطين،2008/01/20.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، الواقع العمالي في فلسطين، رام الله، فلسطين، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=19000 2018/01/15.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، مؤسسات القطاع الخاص في غزة: انهيار كافة مناحي الحياة في القطاع، رام الله، فلسطين، 2018/01/15.

Bank of Israel, Research Department (2010), Recent economic developments, no. 128. May-August.

Hansen, M. L., Shatz, H. J., Constant, L., Smith, A., Kumar, K. B., Krull, H., ... & Martini, J. (2014). *Strategies for Private-Sector Development and Civil-Service Reform in the Kurdistan Region—Iraq*. Rand Corporation.

Jenders, S. (2012). Facility for New Market Development (FNMD) to Strengthen the Private Sector in the Occupied Palestinian Territories.

North, D. C. (1992). Institutions and economic theory. *The american economist*, *36*(1), 3-6.

Pieterse, E. (2000). Participatory urban governance: Practical approaches, regional trends and Urban Management Programme experiences. Nairobi: UN-Habitat.

The Organisation for Economic Co-operation and Development OECD. https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=2130 / 17/5/2018.

UN-Habitat. (2015a). Informal sector. (Habitat III Issue Paper 14). Nairobi: UN-Habitat

United Nations Development Programme, (UNDP). (2018). UNDP and the Private Sector, Website: http://www.undp.org , 15/3/2018.

Whatis. (2018). https://whatis.techtarget.com/definition/private-sector. Private sector definition, 17/03/2018.

Word bank. (2017). West Bank and Gaza Overview, Website: http://www.worldbank.org, 17/03/2018.